

اقتصاد

فوق الطاولة

الأربعاء «الاستثنائي»

علي محمود هاشم

ليس لـ «الأربعاء» الكثير من الذكريات الطيبة مع الاقتصاد الوطني، فتاريخياً، يوصم هذا اليوم بـ«النفس» في بعض الثقافات الشرقية، فيما تذهب أخرى إلى وصفه بـ«يوم لا أخذ ولا عطاء»!

خلال السنوات الأخيرة، كان لـ «أربعائنا» علاقة متباينة مع قصة «الأخذ والعطاء» تلك، ففي سلسلة من مساهماته التصديرية الأسبوعية التي أقيمت قبل نحو ثلاث سنوات، قضت الحكومة ربحاً في قلب برنامجها الشهير «الصناعة للتصدير»، وبعد لأي، كانت النتيجة: أخذ الوقت وأعطانا الانتظار!

كان للتجار «أربعاءهم التجاري» أيضاً، وعبر منصته الأسبوعية المستمرة منذ سنوات، استطاعوا انتزاع ما أرادوه من الاقتصاد الوطني: أخذوا كل شيء، ولم يعطوا شيئاً!

عبر نسخة جديدة من «الأربعاء»، الاستثماري هذه المرة، تتلفه الحكومة إلى حل للانقطاع المزمع في التعافي الإنتاجي، وبالرغم من أهمية الفكرة، فإن مخاطرتها مع هذا اليوم لا تزال مفتوحة على الاحتمالات: ما الذي قد تعطيه؛ ولن؟ وما قد يجنيه الاقتصاد الوطني؟ ومتى؟ من حيث المبدأ، لا تجدر مواجهة نجاح الحكومة في تحديد المشاعر السلبية التقليدية إزاء التلاقي المباشر بين مستوياتها الرفيعة وبين المستثمرين، بالبنكران، وخاصة بعدما لبنت الحرب والعطلة الذاتية لبعض مؤسساتها؛ جداراً طوق الاستثمار وضاعت به روح الاقتصاد الوطني.

تبدو اليوم آلية التلاقي المباشر التي لطالما أدار من خلالها رئيس مجلس الوزراء مسؤولياته بنجاح في سنوات خلت، كمناوره استثنائية لحوحة تنتكز إلى الجرب لتحريك البيئة الاستثمارية المعنّدة في ركودها راهناً.

على الطرف الآخر، ومن القليل الذي نقل عن مجريات «الأربعاء الاستثماري» خلال أسابيه الثلاثة الماضية، أخذ الجميع علماً بأن معاناة الاستثمار الوطني اليوم، تبدأ بالطريق.. والمياه.. والكهرباء.. والصرف الصحي.. والأوراق.. هذا كله ولم نصل بعد إلى مشكلات التمويل والأسواق وطوارئ النقد، وبأن بعض مشاريعنا التي انتهت مدة ترخيصها قبل أن يسمع صوت آلاتها، كان قد ركلها موظف هنا أو آخر هناك بقلمه الجاف من المبادرة، ومع ذلك، فغريها هذا لن يكون بمقدور الاقتصاد الوطني تحميلة المسؤولية عن فوات عوائدها العزيزة خلال سنوات الحرب، لأن قوانيننا، وأجهزتنا الرقابية، تسهر على ملاحقة المبادرة، لا الإحجام عنها! إحدى نتائج «الأربعاء الاستثماري» الجانبية الأخرى، تتعلق بانكشاف عجز القابلات عن القيام بدورها كقناة للتوصيل والتخادم بين القطاعات التي تمثلها، وبين المؤسسة الحكومية.

في المحصلة، كشف «الأربعاء الاستثماري» عن أن معضلة النهوض الإنتاجي ليست ذات علاقة جذرية بالحصار، ولا بالتمويل، ولا بالإحجام وفتح مذهب «رأس المال جبان»، بل في ذلك البرود الذي يسري داخل شرايين الحكومة وأوردها، كما كثف الحقائق حيال معاناتنا عجزاً بنيوياً يبدأ بالأبواب الإدارية والنصوص القانونية وقنوات تمريرها من سطور الأوراق الرسمية إلى تضاريس الأرض الوعرة، يضاف إليها منغصات البنى التحتية المتهككة ونواظم الترخيص والعطلة الذاتية المغلقة بلا مبالاة جياشة متغلقة في بعض المؤسسات المعنية بمكلمات البيئة الاستثمارية.

هذه الطريق المعبدة بالمعوقات لا يمكن لها أن تكون سبيلاً للتعافي.. ولربما لهذا لم يجد رئيس مجلس الوزراء بداً من الجلوس وجها لوجه مع المستثمرين، لقطع الخطوة الأولى.

مع ذلك، وبغض النظر عن أهميتها التراكمية، فإن هوامش المتناقضات التي ظهرتها «الأربعائيات الاستثمارية» عبر جلساتها الثلاث، تثير التساؤل حول عدد «الأربعاءات» التي سيحتاجها لاستنهاض نحو ١٦٠ ألف منشأة متوقفة عن العمل: هل ثمة جلد كاف؟.. وقت كاف؟! هوامش المتناقضات تلك، سترخي أيضاً بظلالها على بعض البرامج الحكومية، كالـ ٤٠ مليار ليرة التي تم تخصيصها لدعم الفائدة المصرفية الموجهة لـ«صالحين» من طالبي القروض الإنتاجية، ليتجدد السؤال: سنعطى.. فإماذا ستأخذ؟!

علي محمود محمد

تعدو السياسة النقدية في سورية نحو استخدام أدواتها التي لطالما بقيت مغيبة عن النقد النقدي خلال السنوات السابقة، ولا تقصد هنا سنوات الأزمة فحسب، بل يمكن أن نجزم بأنها كانت غائبة لعقود منسزمة، فطرح فكرة شهادات الإيداع بالليرة السورية وبالدينار خلال العام ٢٠١٨ كان باكورة تغيير نمطية التفكير النقدي في سورية، كما أن القرارات المتتالية الخاصة بسعر الفائدة خرجت هي الأخرى عن النمط التقليدي السابق.

الملاحظ من القرارات الأخيرة الخاصة بسعر الفائدة على الودائع التي أصدرها مصرف سورية المركزي خلال سبعة الأشهر الماضية: أن المصرف المركزي بدأ إعادة

عبد الهادي شياط

كشف مدير المصرف العقاري لـ«الوطن» عن إحالة آلاف الأضابير في المصرف إلى دوائر التنفيذ في القضاء، جزء منها متعلق بالقروض المتعثرة والضمانات، إذ تبين عبر المراجعة والتدقيق أن بعضها تم تشطيه في دوائر التنفيذ، وأنه على التوازي أيضاً هناك العشرات من القروض سوف تحال للقضاء لحاجتها لفتح ملفات تنفيذية وملاحقة قضائية.

ولفت إلى أنه بناء على تلك المعطيات فقد تم إنهاء عقود بعض المحتاجين غير الجديين والمتروطين، والتعاقد مع محامين جدد، إضافة إلى إرسال تعاميم مشددة للقروض، لوضع المحامين أمام مسؤولياتهم المباشرة، وتحميلهم تبعات التقصير والبطء والملاحقة، كما تم فتح أضابير تنفيذية لعشرات الملفات التي كانت مجمدة منذ ما يزيد عن ١٠ سنوات، وتم تكليف المحامين للمتابعة وتقديم الدفوع اللازمة، وتنفيذ جميع الإجراءات التي تضمن حقوق البنك، لجهة ما يتعلق باسترداد الأموال.

وبين المدير أن المصرف استطاع في هذا الإطار أن يحقق كسب دعوى بقيمة ٧٦٥ مليون ليرة (كفالة صادرة لأحد الأشخاص) كاد البنك أن يخسرها لمصلحة بنك خاص (الدعوة كانت مرفوعة للتدقيق وصدور الحكم المكتسب للدرجة القطعية) بعد قيام البنك بعدة إجراءات وملاحقات وتقديم ثبوتيات ووفائق جديدة مما أسهم في خلق وقائع جديدة غيرت مجرى الدعوى وتناجها لمصلحة البنك العقاري.

علي محمود سليمان

صرحت مديرة المخابر المركزية في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لبناء عبد العزيز لـ«الوطن» بأن المديرية بدأت العمل في المرحلة الثالثة للحصول على شهادة الأيزو وذلك بعد الانتهاء من المرحلة الأولى والثانية خلال العام الماضي، موضحة أن المرحلة الثالثة تتضمن إجراءات التدقيق الداخلي على اللوائح النهائية للمخابر لتأهيلها للحصول على الشهادة، إذ إن منح الشهادة سوف يكون محدد في ثلاثة مخابر هي دمشق وحمص واللاذقية، وبالنسبة لبقية المخابر في المحافظات سيدأ العمل بها لاحقاً بعد وضع المبادئ الأساسية للجودة فيها.

وأشارت عبد العزيز إلى أن المرحلة الأولى شملت وضع الأسس لمشروع الحصول على الشهادة والعمل ضمن المواصفات الاعلانية، وهي الأيزو ١٧٠٠٢٥ الخاصة بمنظليات المخابر للرعاعية والاختبارات لجميع المنتجات سواء غذائية أم غير غذائية، على حين تضمنت المرحلة الثانية تحقيق المتطلبات الفنية للمواصفة من خلال تدريب الكوادر وتأهيلها وتجهيز المخابر، لافتة إلى أن الانتهاء من المرحلة الثالثة سيحتاج لزماء الشهرين قريبا.

وأشارت مديرة المخابر المركزية إلى أنه فور الانتهاء من المرحلة الثالثة يتم التوجه إلى مجلس الاعتماد الوطني لشهادة الأيزو للحصول عليها كاعتماد داخلي، ومن ثم التوجه للحصول عليها من المقر العالمي الرئيسي للأيزو، مبيئة أن مرحلة الاعتماد الداخلي ستكون مريحة ولا يتوقع أن تواجه صعوبات، التي يمكن أن تواجه عرقلين من خارجي التي يمكن أن تواجه عرقلين من ناحية العقوبات الأوروبية والأميركية المفروضة على سورية وذلك بمعاينة الحصول عليها للضغط على الاقتصاد السوري.

وبيّنت أن الحصول على هذه الشهادة يعني أن شهادة المخابر الثلاثة في دمشق وحمص



كما تم تنفيذ العشرات من المزادات، إما بالإحالة القطعية للبنك أو لمشتريين آخرين بالمزاد، وهو ما أسهم أيضاً في لعب دور مهم بتحفيظ وبيع العديد من المتعثرين للمبادرة والتسديد، بعد أن بانت عملية المتابعة والملاحقة القضائية أكثر تشدداً، وسط حالة مستمرة من المتابعة بما يقدم مصلحة المصرف ويحقق غاياته وبما يضمن حماية المال العام.

وبين المدير أنه في المحصلة تم إغلاق ملفات ديون متعثرة كثيرة، كانت قد أرهقت البنك بتكاليف مؤونات ومصاريف تحصل كبيرة طوال السنوات الماضية، موضحة أنه في هذا الإطار هناك معاناة حقيقية للبنك العقاري في دوائر التنفيذ والقضاء جراء وجود بعض حالات عدم التعاون.

وفي عرض العديد من المتطلبات التي يعمل

٣ مخابر حكومية تتحضر للحصول على شهادة الأيزو قريباً



وأوضحت أن الحصول على شهادة الأيزو يعني استعادة هذا الاعتماد الدولي، لكون هذه الشهادة تتضمن التحاليل الجرثومية بالإضافة إلى باقي التحاليل المدرجة ضمن الشهادة سواء غذائية أم غير غذائية.

وفي ذات السياق أكدت عبد العزيز أن تطوير عمل المخابر هو في صلب عمل المديرية سواء لتأحية تحليل عينات جديدة أم لتطوير إمكانيات هذه المخابر من المعدات والأجهزة، ولكن نتيجة العقوبات الأحادية الجانب المفروضة على سورية بالإضافة إلى التشديد في العقوبات الأخيرة على الدول الصديقة إيران وروسيا، فإن الإمكانيات تواجه صعوبات في تطوير عمل المخابر وخاصة لتأحية التدقيق الذي زاد بشكل مضاعف، ولذلك تعمل المديرية على توفير المواد الأولية لعمليات التحاليل بشكل دائم مع استيرادها بكميات كافية للفترات القادمة.

وبالنسبة لتصبح موقوفة وتناجها معرفاً بها عالمياً، وهذا الأمر يعني أن المنتجات المحلية التي تصدر للدول الخارجية لن يطلب منها إعادة تحليلها في مخابر تلك الدول لأنها تملك شهادة الأيزو العالمية، وهو ما يدعم الصناعة المحلية ويمنحها قيمة مضافة في تسويقها خارجياً.

وأشارت عبد العزيز إلى أن الحصول على الشهادة لا يعني بالضرورة إضافة تحاليل جديدة إلى عمل المخابر، ولكنه مؤشر إيجابي مهم لوجود المنتجات التي تصدر من هذه المخابر، مع العلم أنه من العام ٢٠١٩ إلى العام ٢٠١٢ كان المخبر المركزي في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك معتمداً دولياً من حيث التحاليل الجرثومية، ولكن نتيجة الظروف التي مر بها البلد تم إيقاف الزيارات السنوية التي تجري لتأكد من هذه التحاليل، وبالتالي تم إيقاف هذا الاعتماد الدولي.

٧٦٥ مليون ليرة كفالة استردها المصرف بدعوى قضائية.. ونقص في سيارات نقل الأموال

«العقاري» لـ«الوطن»: إحالة آلاف الأضابير للقضاء وإنهاء عقود المحامين غير الجديين

المصرف على تأمينها لتطوير عمله بين المدير أن البنك يحتاج إلى رفده بكوادر بشرية مدربة ومؤهلة تأهيلاً عصبياً مناسباً، لأنه يعاني من نقص حاد في الكوادر (كماً وكيفاً) وهذا يتطلب توسيع الملك للبنك، وأنه لا بد من استصدار قانون خاص بالبنوك، ويتم من خلاله منح الإدارات المصرفية استقلالية وقدرة ومرونة أكبر لممارسة العمل بصورة تختلف عن الآليات التي يتم من خلالها إدارة المؤسسات الاقتصادية الأخرى (الإنتاجية والخدمية) لأن البنوك لها طبيعة خاصة ومميز.

إضافة إلى تأمين وسائل نقل، خاصة بنقل الأموال والتغذية، إذ تعاني البنوك من نقص حاد في سيارات نقل الأموال، وتأمين الخدمات والدعم للصرافات، مع الأخذ بالحسبان أن جميع وسائل النقل التي تملكها البنوك بما فيها البنك العقاري أصبحت مهتلفة وتستنزف الموارد المالية، وأنه لا بد من الإسراع في تعديل القانون ٢٦ الخاص بالقروض المتعثرة، وتغيير شروط الدين الحقيقية للشريعات والقوانين التي تحتاج إلى تحديث والتعاطي مع البنوك كمؤسسات ذات طابع إنتاجي اقتصادي ربحي.

الحمش في «الثلاثاء الاقتصادي»:

نجاح الاقتصاد في التعافي مرتبط بمراجعة السياسات التي أسهمت بتهيئة ظروف الأزمة

الإنسان، والثاني اقتصادي وهو التحول

إلى اقتصاد السوق. وبخلاف ذلك الإنشاءات تحت الولاية الأميركية، ومن الدروس المستفادة الاقتصادية كان ولا يزال عنصراً أساسياً في الأزمات والحروب، وهو سيكون في جميع الحالات عنصراً أساسياً في مرحلة التعافي والمراحل التالية، موضحاً أن مدى نجاح العامل الاقتصادي في مرحلة التعافي وما بعدهما مرتبط بنتائج المراجعة التي تتم حول دور الاقتصاد فيما قبل الأزمة والحرب، والسياسات الاقتصادية التي أسهمت في تهيئة المناخ المطلوب للأزمة لتأخذ أبعادها، أي أن يحصل تحويل للسياسات الاقتصادية بما يتناسب مع الدروس المستفادة، الأمر الذي يحتاج إلى تغيير في التفكير والمسائل النظرية المرتبطة بالاقتصاد والتحليل الاقتصادي.

والحمش وخلال ندوة الثلاثاء الاقتصادي أمس بعنوان «كيف تعاملت بعض الدول مع تداعيات الأزمات الاقتصادية»، قدم ملخصاً عن تجارب عدد من الدول في مواجهتها لتداعيات الأزمات الاقتصادية والحروب، ومنها الولايات المتحدة الأميركية، ودول أوروبية ولبان ومصر.

ونوه بأن بعض الدول، وصلت إلى النتائج السليمة بعد الأزمة أو الحرب وعملت على تغييرات في سياساتها الاقتصادية وأساليب تفكيرها، وبعض الدول (لبان ومصر مثلاً) لم تغير ولم تتحول، فأفرقت البلاد مرة أخرى بمظاهر توحى بأزمة قادمة، ربما يحدث التفراج بعدها، أو أنها ستغرق بالزبد من المتاعب الاقتصادية والاجتماعية.

وبين أن المسألة باختصار بالنسبة للعرب إجمالاً، وسورية بوجه خاص أن هناك مشروعاً أميركياً - صهيونياً، للمشاريع الأميركية اللبنة الأولى في النظام الاقتصادي العالمي، وهو سجناريو واحد يتركز حول إبقاء سورية (واقصداً) أسيرة للاقتصاد العالمي اعتماداً على دور ونفوذ القطاع الخاص المصنع في أروقة النظام الرأسمالي العالمي.

بين عضو جمعية العلوم الاقتصادية

الدكتور منير الحمش أن العامل الاقتصادي كان ولا يزال عنصراً أساسياً في الأزمات والحروب، وهو سيكون في جميع الحالات عنصراً أساسياً في مرحلة التعافي والمراحل التالية، موضحاً أن مدى نجاح العامل الاقتصادي في مرحلة التعافي وما بعدهما مرتبط بنتائج المراجعة التي تتم حول دور الاقتصاد فيما قبل الأزمة والحرب، والسياسات الاقتصادية التي أسهمت في تهيئة المناخ المطلوب للأزمة لتأخذ أبعادها، أي أن يحصل تحويل للسياسات الاقتصادية بما يتناسب مع الدروس المستفادة، الأمر الذي يحتاج إلى تغيير في التفكير والمسائل النظرية المرتبطة بالاقتصاد والتحليل الاقتصادي.

والحمش وخلال ندوة الثلاثاء الاقتصادي أمس بعنوان «كيف تعاملت بعض الدول مع تداعيات الأزمات الاقتصادية»، قدم ملخصاً عن تجارب عدد من الدول في مواجهتها لتداعيات الأزمات الاقتصادية والحروب، ومنها الولايات المتحدة الأميركية، ودول أوروبية ولبان ومصر.

ونوه بأن بعض الدول، وصلت إلى النتائج السليمة بعد الأزمة أو الحرب وعملت على تغييرات في سياساتها الاقتصادية وأساليب تفكيرها، وبعض الدول (لبان ومصر مثلاً) لم تغير ولم تتحول، فأفرقت البلاد مرة أخرى بمظاهر توحى بأزمة قادمة، ربما يحدث التفراج بعدها، أو أنها ستغرق بالزبد من المتاعب الاقتصادية والاجتماعية.

وبين أن المسألة باختصار بالنسبة للعرب إجمالاً، وسورية بوجه خاص أن هناك مشروعاً أميركياً - صهيونياً، للمشاريع الأميركية اللبنة الأولى في النظام الاقتصادي العالمي، وهو سجناريو واحد يتركز حول إبقاء سورية (واقصداً) أسيرة للاقتصاد العالمي اعتماداً على دور ونفوذ القطاع الخاص المصنع في أروقة النظام الرأسمالي العالمي.

السياسة النقدية في سورية تفعل أدواتها النائمة

سعر الفائدة والسوق المفتوحة (شهادات الإيداع)، بحيث تخفض تكلفة الاقتراض بالليرة السورية من جهة، وترفع تكلفة الودائع بالقطع الأجنبي لجذبها من السوق المحلية والخارجية من جهة أخرى، فالهدف هو تأمين موارد متزايدة من القطع الأجنبي للمصرف المركزي لتلبية متطلباته ويؤمن في الوقت نفسه قناة توظيف جيدة للمصارف، والجديد في الأمر هو أن تفعيل هذه الأدوات قد يسهم بزيادة تحكم المصرف المركزي شيئاً فشيئاً بالأمور النقدية، تمهيداً للعودة إلى التركيز على الهدف النهائي لأي سلطة نقدية في العالم والمتمثل باستقرار المستوى العام للأسعار وتحسين القوة الشرائية للعملة الوطنية، وهذا بطبيعة الحال يتطلب فترة زمنية لتعكس نتائجها على أرض الواقع.

بحسب أجل استحقاقها (شهر، ٢ أشهر، ٦ أشهر، عام، أكثر من عام) والذي ترك معدل الفائدة للويدية لأجل أكثر من عام لغاية ٢٠ بالمئة. بشأن هذا القرار تخفيض تكلفة الودائع على المصارف العاملة، كل منها بحسب حاجتها للسوية، وبحسب آجال الودائع دون تحديد وتقييم من المصرف المركزي بحيث يترك الأمر للمنافسة بين المصارف، ما يعني أن هدف هذا القرار هو تخفيض جزئي للفوائد الدائنة وانعكاس ذلك المباشر على الفوائد المدنية على القروض والتسهيلات الائتمانية بالليرة السورية ما يعني تخفيضاً في سعر المنتج النهائي. ومؤخراً أصدر المصرف المركزي القرار رقم ٧ في آذار الحالي ٢٠١٩ الذي رفع سعر الفائدة على ودايع القطع الأجنبي ليصبح

١+ بالمئة Libor، +٢ Libor، وذلك بهدف جذب المدخرات بالقطع الأجنبي للمصارف العاملة في القطر، وهذا يعني أن السلطة النقدية تهدف إلى زيادة جذب المدخرات بالقطع الأجنبي من خلال رفع سعر الفائدة عليها تشجيعاً لذلك على أن يصار لاحقاً إلى الاكتتاب بها بشهادات إيداع بالدينار المزمع طرحها قريباً بسعر فائدة يفوق ٤,٨٨ بالمئة أي يفوق أعلى سعر فائدة قد تمنحه المصارف للمودعين لديها، وهذا قد يشكل دافعاً للمصارف للتنافس بينها لجذب هذه الودائع بالقطع الأجنبي وإعادة توظيفها في قناة توظيف جديدة في سورية وهي شهادات الإيداع بالدينار لدى المصرف المركزي مقابل عائد مقبول.

من هذين القرارين يمكن أن نستشف بأن السلطة النقدية تعمل على تفعيل أدواتها:

السياسة النقدية هو مشكلة التوفيق بين تشجيع الادخار وتشجيع الاقتراض، فرفع الفائدة على الودائع قد يسبب رفع سعر الفائدة على القروض والتسهيلات الائتمانية «عرفاً»، والفصل هنا هو التكلفة المرجحة لأموال كل مصرف التي تختلف من مصرف لآخر بحسب تركيبة وداعه (جارية، توفير، آجلة) وبحسب قدم المصرف وتفرعه. بالعودة إلى القرارات الأخيرة لسعر الفائدة، فقد أصدر مصرف سورية المركزي القرار رقم ٩١ في آب من العام الماضي ٢٠١٨ الذي خفض (بالمجم) من تكلفة الفوائد على الودائع بالليرة السورية لتصبح ٧ بالمئة على الودائع لأجل شهر و ١٠ بالمئة لشهادات الاستثمار، وهذا القرار كان معلا للقرار السابق الخاص بالفوائد على الودائع التي منح معدل فائدة لكل وديعة

رسم أهدافه التي وضعها للفترة الراهنة باستخدام أدوات (ومنها سعر الفائدة) بشكل مغاير عما كان يستخدم سابقاً، فلم يكن لسعر الفائدة أي تأثير يذكر في تاريخ السياسة النقدية في سورية، إذ بقيت مثبتة عند ٧,٥ بالمئة على الودائع لأجل منذ العام ١٩٨١ لغاية العام ٢٠٠٣، ومن ثم فإن حل التغييرات في سعر الفائدة بعد العام ٢٠٠٣ كانت تركز على تغيير هيكلية الودائع حيناً أو تشجع على الادخار بشكل خجول حيناً آخر، إلا أن ذلك لم يحقق «بذاته» الأهداف الموضوعية، بل لعبت عدة عوامل بتحقيقه ومنها دخول المصارف الخاصة إلى سورية، ونهج الانفتاح الاقتصادي الذي أتبع آنذاك، والمقصود هنا زيادة حجم الودائع مقارنة بالفترة السابقة للعام ٢٠٠٣. وفي هذا الصدد، فإن ما يعترض رسمي